منطقة الجبل الأخضر في ليبيا: دراسة في الجغرافية الإدارية

الدكتور
عباس غالي داود (*)
قسم الجغرافيا– كلية التربية/ ابن رشد
جامعة بغداد

الدكتور
خالد محمد بن عمور
قسم الجغرافية– كلية الآداب
جامعة عمر المختار – ليبيا

الملخص

تمثل الجغرافيا الإدارية – التي تهتم بدراسة الأقاليم الإدارية داخل الحدود السياسية للدولة – جزءاً هاماً من الجغرافيا السياسية في ظل تنامي الطلب على الديمقراطية وحقوق المجتمعات المحلية ومشاركتها في صنع القرار بما يضمن العدالة المادية وغير المادية على مستوى الرقعة المساحية للدولة الأمر الذي يقود إلى زيادة حيوية الدولة وتماسكها سكانياً ومساحياً . لذا يحاول البحث الإجابة بشكل خاص على سؤالين رئيسين: ما هي العوامل المؤثرة في الخريطة الإدارية لمنطقة الدراسة ؟ وما هي المشكلات التي تعاني منها هذه الخريطة ؟ ومن اجل ذلك فقد تناول البحث متابعة تطور الخريطة الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر ، والعوامل المؤثرة في هذه الخريطة ؛ والمشاكل الناتجة عنها مع وضع خارطة مقترحة للوحدات الإدارية لمنطقة الدراسة .

الكلمات الدالة: الجغرافيا الإدارية ، الجغرافية السياسية ، الجبل الأخضر .

Abstract

Administrative Geography, which is concern with the study of administrative regions in political boundaries of the state, represent part of political geography since increasing demand on democracy, communities rights and its participation in the design making in order to insure material and non-material equity in the whole state which leading to increase vital of state and its coherence . So, The research attempts to answer the following tow major questions: What are the factors that effect the administrative map of the study area? What are the problems that facing this map? Therefore, the research included four parts, firstly: the developments of the administrative map, secondly: determine the factors that effects this map, thirdly: the problems that facing this map, Finally: suggest a map for administrative units of the study area.

Key Words: Administrative geography, political geography, Al-Jabel Al-akhtar .

تمهيد :

من المعروف أن الدول حاليا تسعى الي تقسيم البلاد إلي وحدات إدارية محلية لغرض توزيع الأعباء الإدارية والتنموية داخل الأجزاء المختلفة للدولة الواحدة ، لذا تسعى إلي تقسيم الي أقاليم إدارية ، فالتقسيمات الإدارية تمثل الجانب الجغرافي للعلم السياسي او كما قال جلبرت ((ان التقسيمات الادارية كموضوع في الجغرافية يعني مباشرة مبادىء الجغرافية السياسية الداخلية او ما يكمن أن يسمى بالجغرافيا الادارية)).[١]

فالدولة تتألف من أقاليم عدة مختلفة طبيعيا او بشريا او اقتصاديا ويندر حقا ان تتالف دولة من إقليم واحد متجانس تماما ، وهذه الاقاليم المتفاوتة في احجامها ومواردها وتراكيبها يجب أن تكون أعضاء فعالة متكاملة في كيان الدولة وفي الجسم السياسي ووظيفة الدولة ان تنسق بينها وتحفظ التوازن بينها بما يضمن العدالة السياسية والمادية الكاملة فلا يطغى اقليم على غيره ، بل على الدولة ان تعمل على خلق شبكة من القيم والمعايير للاقاليم المتكافئة بقدر الامكان وذلك بضبط وتنظيم توزيع الاوزان الحضارية والبشرية بين اقاليم الدولة المختلفة وبذلك تكفل الديمقراطية المكانية .

وهذا لا يعني تحقيق المساواة المادية والحضارية المطلقة بين جميع الاقاليم بغض النظر عن امكاناتها الجغرافية الأصلية التي لا يمكن ان تتساوى مطلقا بطبيعة الحال دائما وإنما المقصود هو الا تترك للعوامل العارضة السطحية او القوى المتميزة العاطفية أو الاقتصادية أو السياسية التي تؤدي الى فروق مصطنعة او امتيازات غير جديرة في مستويات المعيشة والدخل والتسهيلات الحضارية المادية واللامادية وذلك بين اقاليم الدولة المختلفة [٢] .

موضوع الدراسة :

يدور موضوع هذا البحث حول التقييم الجغرافي للخريطة الادارية لمنطقة الجبل الأخضر الإدارية من خلال دراسة وتحليل تطور الخريطة الادارية لمنطقة الدراسة منذ إنشاء الدولة الحديثة في ليبيا ومحاولة تقسيمها جغرافيا ضمن اساليب ومعايير الاقاليم الإدارية وإلقاء الضوء على الإشكاليات التي تعاني منها منطقة الجبل الأخضر كوحدة إدارية والعوامل المؤثرة في تحديد الحدود الادارية لهذه الوحدة الادارية وتقسيماتها الداخلية . وبقي ان نشير الى ان هذه الدراسة تعد من بين اولى الدراسات في الوطن العربي في هذا الموضوع .

أسئلة الدراسة :

يهدف هذا البحث للاجابة على الاسئلة الاتية :

١. ما هي العوامل المؤثرة في الخريطة الادارية لمنطقة الدراسة ؟
٢. ماهي المشكلات التي تعاني منها الخريطة الادارية لمنطقة الدراسة ؟
٣. ماهي اشكال الحدود الادارية بمنطقة الدراسة ؟
٤. ماهي درجة اندماج الفروع الادارية بمنطقة الدراسة ؟

منطقة الدراسة :

تشمل منطقة الجبل الأخضر التي تمثل وحده إدارية محلية يطلق عليها الشعبية وهي تقع في شمال شرق ليبيا (شكل – ١–) وهي من الاقاليم الادارية التي تحدها منطقة المرج من الغرب والجنوب ومنطقة درنة من الشرق والبحر المتوسط شمالا وتقع فلكيا بين خط طول ٢١.٥٩.٠٥ شرقا وبين دائرتي عرض ٣١.٠٢.٥١ الى ٣٢.٥٧.٤٠ شمالا ٢١.١٦.٠٩

أهداف الدراسة :

١. التعرف على الخريطة الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر
٢. التعرف على المشكلات التي تعاني منها الخريطة الادارية للمنطقة ووضع مقترح لحلها
٣. معرفة اسس التقسميات الادارية بمنطقة الدراسة
٤. التعريف باهمية الجغرافيا الادارية ودورها في تحديد الاقاليم الادارية وعمليات التنمية
٥. فتح المجال امام الباحثين للمساهمة واثراء مجال الجغرافيا الادارية

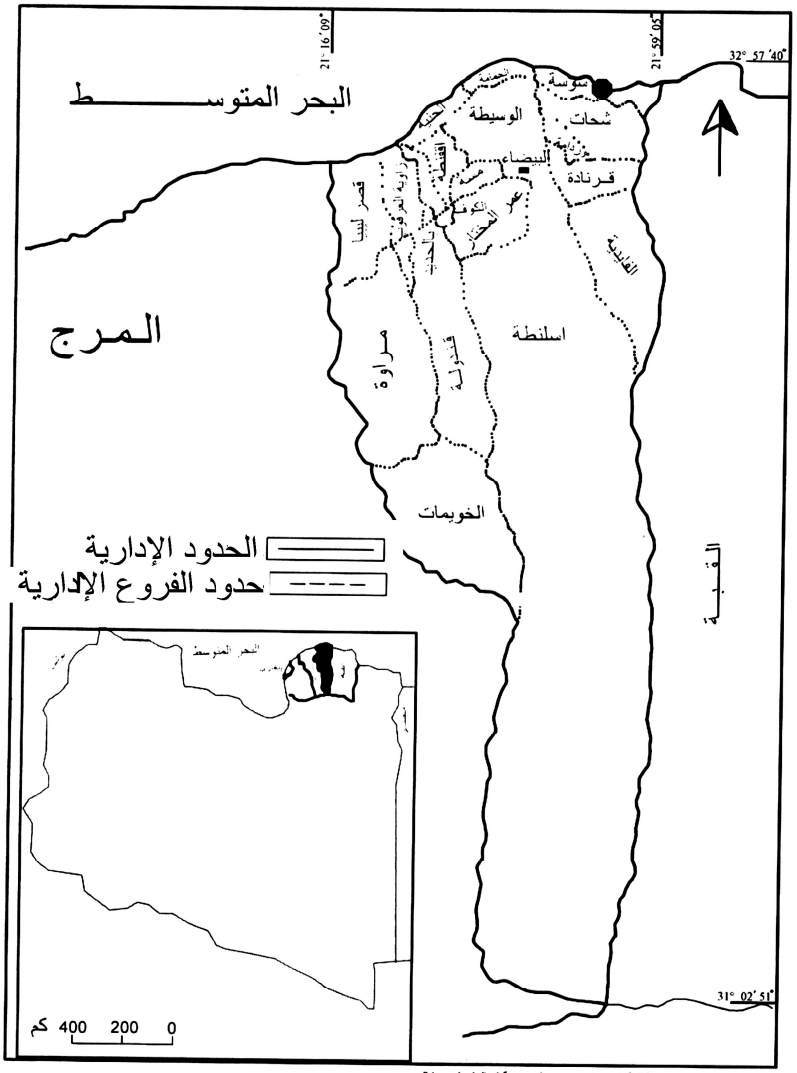

المصدر: الاطلس الوطني1978 لليبيا، وتم تعديله من قبل الباحث د. خالد بن عمور

منهجية البحث :

يهتم هذ البحث بدراسة التقييم الجغرافي للتقسيمات الادارية بمنطقة الجبل الأخضر ولكي يصبح البحث علميا، سيتم الاستعانة بعدة اساليب منهجية حسب الحاجة اليها في كل جزء من اجزاء البحث وهي على النحو التالي :

١. **المنهج التاريخي** : يقوم على تتبع ظاهرة معينة من خلال متابعه تطورها في فترات زمنية متعاقبة في محاولة لتفسيرها والكشف عن العوامل التي ادت اليها ولقد تم الاعتماد على هذا المنهج في دراسة تطور الخريطة الادارية لمنطقة الجبل الأخضر.
٢. **المنهج الإقليمي** : ويهتم الباحث فيه بدراسة الجغرافيا الإدارية لدولة ما أو جزء منها وذلك من خلال دراسة العوامل المؤثرة في أشكال التقسيمات الإدارية ومستوياتها، ثم دراسة أطوال الحدود الإدارية وأشكالها ، والمشكلات المتعلقة بها .
٣. **المنهج المورفولوجي:** والذي يوضح التراكيب الإدارية والحدود الإدارية للوحدات الإدارية المحلية، كما انه يوضح شكل الحدود وأنماطها ، ومظاهر القوة والضعف فيها ، والعلاقات التي تربط الأقاليم الإدارية .
٤. **الأسلوب التحليل الكمي** : يهدف هذا الاسلوب الى تقييم الوحدات الادارية لمنطقة الجبل الأخضر ومدى توفر المقومات الرئيسية لقيامها كوحدات ادارية فرعية ويقوم هذا الاسلوب على عده عناصر كمية لتحديد الوحدات الإدارية المحلية واشكالها.

مفهوم الجغرافيا الإدارية :

يعتقد الكثير من الجغرافيين ان الحديث عن الجغرافيا الادارية جديد لان الجغرافيا الادارية تنتمي الي الجغرافيا السياسية التي هي فرع من فروع الجغرافيا البشرية ، وهي علم يهتم بدراسة الاقاليم الادارية كظاهرة بشرية من بين الظواهر البشرية الاخرى داخل الحدود السياسية للدولة [٣]، بمعنى أدق هي علم يُعنى بدراسة التقسيمات داخل الدولة والتي ترمي الي ايجاد اقسام اقليمية تتمتع باجهزة ادارية فعالة .والجغرافيا الإدارية تهتم بدارسة فاعلية التقسيم الإداري ومدي تحقيقه لمصالح السكان بالإضافة إلى دراسة القوانين المؤثرة في هذا التقسيم الإداري وكيفية اتخاذ القرار في تحديد الاقاليم الادارية [٤] .

وبما أن الجغرافيا الإدارية تهتم بدراسة التقسيمات الادارية التي هي عبارة عن تنظيمات ادارية تقوم بها الدولة عن طريق تقسيم الدولة الى اقاليم ادارية لأغراض تخفيف الأعباء وتوزيع الاختصاصات بين جميع مناطق الدولة من اجل اعطاء فرصة لمشاركة اهالي تلك الاقاليم الادارية في الادارة والاشراف واداء الخدمة المحلية [٥]، فهي تتهم بالتفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية

والإدارية التي مرت بها الدولة وشكلت هذه التقسيمات ، كذلك دراسة فاعلية التقسيم الإداري ومدى تحقيقه لمصالح السكان وكيفية اتخاذ قرار الأقاليم الإدارية ، والجغرافيا الإدارية تدرس بصفة أساسية التقسيمات الإدارية والتي هي مساحات حددتها ظروف تاريخية وتفاعلات تمت خلال مراحل التطور السياسي والإداري والاقتصادي التي مرت بها الدولة [٦].

دور الجغرافيا في عملية التقسيمات الادارية :

تعد دراسة التنظيم الاداري للمجتمعات البشرية والعلاقات المكانية لهذه التنظيمات على سطح الارض من الاهتمامات الاساسية لعلم الجغرافيا في محاولة لفهم الاستغلال البشري للموارد المتاحة ، والتنظيم المكاني للجماعات البشرية في المجال الحيوي الذي يهياه لهم مستواهم التكنولوجي وكل ذلك في تشابك وصراع مع المحيط البيئي سواء كان ذلك سلبا أو إيجابا .

وبحكم أن الدول في الغالب تتكون من مجموعة من الاقاليم او المقاطعات وهم الدولة الأول صهر تلك الأقاليم المتباينة في جسم الدولة الواحدة ، ومن الطبيعي كان اتجاه هذه الدول إلي فرض نمط اقليم العاصمة على كل المقاطعات . مما ساهم في تركز شبكة النقل والمواصلات والانشطة المختلفة في العاصمة ، فكان من الطبيعي ان يتم اعادة توزيع الاثقال والقيم داخل الاجزاء المختلفة للدولة فاصبحت نظرية ساسية كاملة تمثل الجانب الجغرافي للعلم السياسي ويلتقى فيها الجغرافي والسياسي على ارض مشتركة فهي في الحقيقة تعد فلسفة المكان السياسي ، فالواقع أن التقسيم الداخلي للدولة لايمكن ان يتم الا على ضوء مبدا التقسيمات الادارية ، حيث ان التقسيمات الادارية تعد الوعاء الاقليمي الذي يعتمد عليه الاقتصادي في عملية توزيع مشروعات وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف مناطق الدولة وبالرغم من ان عملية التقسيم الإداري كانت تتم في الماضي وحتى الان – في الغالب – على ايدي الرجال العمليين من الساسة والاداريين لانهم في تناولهم مشاكلهم واختصاصاتهم كانوا يجابهون بحاجة ملحة الى تقسيمها اقليميا وكانت مبنية غالبا على معرفة ناقصة مبتورة ونظريات متسرعة او خاطئة ولهذا اصبح ضرورياً أن تتقدم الجغرافيا لتتولى العملية التطبيقية لهذه الدراسات النظرية وبهذا يمكن للجغرافي ان يقوم بعمل جليل بالتعاون مع رجال الادارة والسياسة ، فلقد أثبتت التجارب أن الجغرافي يستطيع ان يكون جزء من هيئة تتخذ القرار في عدة مجالات ، فهو بعمله الميداني وبطبيعة علم الجغرافيا كعلم متعدد الاتصال مع علوم اخرى وباتصاله باساليب البحث الكمي وانتاج الخرائط يعد اكثر قابلية للعمل مع غيره من المختصين في فروع اخرى كفريق عمل متفاهم [٧] .

فلسفة التقسيم الإداري :

تتوزع المؤسسات في الدولة العصرية على أكثر من نطاق جغرافي واحد ، اذا تزخر كل دولة بمؤسسات تعمل على مستوى المحليات في مجالات متعددة من تعليم واسكان ووسائل نقل واستغلال للأراضي ، ويشار إلى هذه الأنشطة جميعا بالوحدة الادارية المحلية . ولا يمكن النظر الى الدولة كمنظومة متكاملة دون النظر الى اطراف اخرى مهمة داخل هذه الدولة هي الوحدات الإدارية المحلية ، فالدولة مؤسسة بيروقراطية واسعة المجال والنشاط تعمل مؤسساتها من خلال بنية هرمية محددة بحكم ان اللامركزية في الادارة اكثر كفاءة وفاعليه من الادارة المركزية خاصة وان اللامركزية تتطلب تقسيم الدولة اداريا وجغرافيا من اجل نجاح اللامركزية الادارية في اداء اعمالها وتقديم خدماتها .

وتحتاج الدولة إلي الشرعية في القيام بواجباتها ولا تتأتى لها هذه الشرعية إلا مع التسليم بدور المحليات في الاضطلاع بادارة شؤونها بنفسها [٨]، وذلك من خلال المستويات الادارية المكانية التي تقررها الدولة في تقسيماتها الادارية . ومن المتفق عليه ان اي تقسيم اداري انما هو في الاصل اسلوب من اساليب ادارة الدولة واستغلال مواردها المختلفة وتوظيفها في الاتجاهات الملائمة ، كما ان التقسيم الاداري هو نتاج لاوضاع سائده بالرغم من ان هذه الاوضاع غير ثابته وعرضه للتغيرات مما يتطلب دائما اعادة النظر في تعديل التقسيمات الإدارية جزئيا أو بصورة شاملة والسؤال المهم هو متى يتم التغيير وكيف يكون ؟

يعود إنشاء الأقسام الإدارية إلى عدة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية ، حيث تقسيم الدولة اداريا وفقا لتلك العوامل وقد يكون الهدف منه سياسي لإعطاء اكبر قدر ممكن من اللامركزية الإدارية والسياسية ، للسماح بأكبر قدر من المشاركة السياسية ، وقد يكون الهدف من تقسيم اداري معين هو اقتصادي يتمثل في تنظيم استغلال موارد الدولة أو ما يعرف بالتنمية الاقتصادية ، وقد يكون السبب المهم في تقسيم اداري معين هو اجتماعي يهدف الي تنظيم حياة المجموعات البشرية في الدولة خاصة إذا كانت الدولة تتكون من مجموعه من الاقليات او التركيبات الاجتماعية المختلفة .

ومدخلات التعديل لأي تقسيم إداري تحدث بحكم تراكمات كثيرة من اهمها : التطور في النشاطان الاقتصادي والعمراني وسوق العمل وفقدان التوازن السكاني مما يتطلب من الدولة التدخل لاجراء تعديلات في التقسيم الاداري جزئيا او كليا لمعالجة هذه التراكمات من اجل بقاء الهدف الاساسي للتقسيم الاداري والذي يتمثل في ادارة المناطق لشؤونها بنفسها .

أنماط الحدود الإدارية :

تعد الظاهرات الطبيعية افضل من غيرها في تعيين الحدود الإدارية وبحكم انخفاض كثافة السكان في الدول قديما فلم تظهر مشكلات تتعلق بالحدود الإدارية مما جعلها تتم بطريقة بسيطة

لتحديد مساحه اي اقليم اداري ، ولذا فهي حدود تخمينية عشوائية وليست حدود وظيفية ، ولكن الامر ليس دائما كذلك بحكم ان الحدود الادارية تتغير وظائفها واهميتها من عصر الى عصر ومن دولة الى اخرى في هذا العالم المتغير ويمكن تعريف بأنواعها كما يلي :

١. **حدود المستوطنات :** عبارة عن الحدود التي تتبع مناطق التركز السكاني القليل وتمتاز بانها تقلل تكلفة النقل وتتفادى النزاعات السكانية والعرقية ، الا أن من عيوبها انها قد تتاثر بالمناطق الريفية. وهذا النوع معروف منذ القدم وتستخدمه عدة دول مثل المانيا واوكرانيا وماليزيا وكندا وكرواتيا وشيلي والسعودية [٩]، وهذا النمط من الحدود يعتمد على حدود التركيز و التشتت العمراني التي هي حدود واضحة مع مراعاة ان هذه الحدود لا تؤثر على حركة السكان وتحركاتهم اليومية فلا تفصل بين مكان العمل والسكن وتعطل إي ولاء محلي .

٢. **الحدود الإدارية مع الظاهرات الطبيعية :** تشكل الظواهر الطبيعية اهم العوامل في تحديد الحدود الادارية سواء كانت هذه الظاهرات جبال او اودية او سهول او اقاليم نباتية او مناخيه [١٠]، فبالرغم من ان الحدود الادارية مع الجبال او الاودية يصعب تخطيطها الا انها تعد افضل انواع الحدود لانها تقلل الاحتكاك والتنازع كما انها واضحة ومرئية .

٣. **الحدود الإدارية البشرية :** وهي حدود تتفق وتوزيع السكان بين المناطق المختلفة فقد يتم اعتماد نظام حجم سكاني معين لتشكيل اقليم اداري او كثافة معينة واحيانا يتم الاعتماد على التركيبات العرقية والقبلية . فمثلا في منطقة الجبل الاخضر بالرغم من ان التركيبة الاجتماعية متجانسة في مظهرها العام إلا أن هناك مناطق محلية داخل منطقة الجبل الاخضر فرضت نفسها على ترسيم الحدود الإدارية ، فهنالك حدود إدارية بالمنطقة هي عبارة عن حدود قبلية ، فالحد الإداري بين منطقة الجبل الأخضر ومنطقة المرج في منطقة مدور الزيتون هو حد قبلي بين قبيلة البراعصة وقبيلة العبيد ، كذلك لو تتبعنا التقسيمات الادارية الداخلية لمنطقة الجبل الأخضر يبرز فيها دور الحد القبلي كحد إداري ، فمثلا حدود كل الفروع الإدارية الداخلية هي حدود قبلية فالحد الاداري بين فرع ورداميه وفرع شحات حد بين قبيلة الطلوح وقبيلة الحاسة والحد بين فرع اسلنطة وفرع الفائدية في منطقة سيدي الحمري حد بين قبيلة البراعصة وقبيلة الحاسة والحد بين فرع قصر ليبيا وفرع قندولة حد بين قبيلة الدرسة وقبيلة البراعصة وغيرها .

٤. **الحدود الإدارية الهندسية :** هي حدود تتبع اسس هندسية ، فهي عبارة عن خطوط مستقيمة بين علامات الحدود وتتميز بانها سهلة الرسم والرفع والتوقيع ، كما انها تميل الى تقليل طول

الحدود الادارية لأنها تسير على هيئة خطوط مستقيمة[١١]، ويسود هذا النمط من الحدود في معظم الحدود الادارية لمناطق ليبيا خاصة التي تمتد في الصحراء لمسافات طويلة فمثلا حدود منطقة الجبل الأخضر ومنطقة درنة ومنطقة طبرق ومنطقة المرج مع منطقة الكفرة كلها حدود هندسية لانها تقع في الصحراء وفي مناطق غير معمورة سكانياً وعمرانيا .

٥. **الحدود الإدارية للأقاليم الحيوية** : يقصد بالاقليم الحيوي ذلك الاقليم الذي تتشابه فيه العادات والنظم الاقتصادية والطبيعية فهذا النوع من الحدود الغرض منه نصل الى الانظمة الاقتصادية او توحيد النظم الاقتصادية او صيانة منطقة طبيعية ، ويوجد هذا النمط من الحدود في الأرجنتين وأيسلندا وتركيا وان كانت على نطاق ضيق[١٢].

٦. **الحدود الإدارية العسكرية** : وهذه تظهر في اوقات الحروب والغزو وتقع في الوحدات الإدارية الحدودية ، فالأقاليم الإدارية الحدودية تشكل خط الدفاع الاول عن الدولة ولذا يتم تشكيل جبهه عسكرية على طول الحدود السياسية والحدود الادارية لتلك الاقاليم الحدودية ، ففي مصر يتم الحاق الاقاليم الادارية بوزارة الحربية خاصة في حروب مصر المختلفة مع اسرائيل ، كما أن محافظات الحدود في مصر جميعها تتبع مصلحة الحدود عكس المحافظات الاخرى [١٣].

تطور الخريطة الادارية لمنطقة الجبل الأخضر .

عندما نتحدث عن بعض اقاليم نرسم لها في اذهاننا حدوداً معينة تامة الوضوح تنطبق على ما نشاهده في الخرائط الجغرافية المختلفة ، غير أن هذا الأمر في العصور القديمة لم يكن بمثل هذا التحديد والثبات والوضوح . فالأقاليم في البداية كانت تحدد بالسكان الذين يقيمون فيها ، ثم تطورت عملية تحديد الاقاليم فاصبحت تحدد الحدود سياسيا بأخر المناطق التي تخضع لسلطات الدولة المالكة للاقليم ، و لايخفى علينا مافي هذا التحديد من صعوبة في تعيين الحدود بالنسبة للباحث في التاريخ سواء من الناحية الجغرافية البشرية او من الناحية السياسية ، فالشعوب لا يمكن ان نجد لها فاصلا بين حدودها الا اذا فصل بينها فاصل طبيعي كالبحار او الجبال او الصحاري . ومن هذا المنطق سندرس الخريطة الادارية لمنطقة الدارسة حسب المصادر التاريخية المختلفة [١٤].

كانت منطقة الدراسة من ضمن مناطق الاستيطان الإغريقي في القرن الخامس قبل الميلاد ، حيث امتد نفوذ الاغريق من منطقة السلوم على حدود مصر مع ليبيا الى منطقة بن جواد ، وكانت منطقة الدراسة إقليم إداري يطلق عليها اقليم قوريني وكان يمتد من مدينة مسه غربا الى مدينة درنة (دارنيس) شرقا وشمالا من البحر المتوسط الى قرية اسلنطة جنوبا واستمرت قوريني عاصمة الاقليم

الى سيطرة الرومان على برقة حيث قام الامبرطور ديوقليتان (٢٨٥م) بتنظيم الولايات الرومانية حيث الغى اقليم البنتابولس الذي عاصمته قوريني وإنشاء إقليم أطلق عليه ليبيا العليا ((يمتده من درنه الى مدينة بنغازي)) وعاصمته طلميثة ولذا وقعت منطقة الدراسة ضمن اقليم ليبيا العليا . [١٥]

وبالرغم من عدم وجود نص ثابت يمكن الاعتماد عليه في معرفة التقسيم الاداري لمنطقة الدراسة في فترة العهد الاسلامي فقد كانت ولاية شمال أفريقيا تمتد من ليبيا الى المغرب حاليا و تقسم إلى ٧ مقاطعات كانت من ضمنها مقاطعة برقة التي تمتد من طبرق الى مدينة اجدابيا ، وفي العهد العثماني الاول اصبحت منطقة الدراسة من ضمن متصرفية بنغازي ، وفي العهد القره مانلي (١٧١١– ١٨٣٥ م) استقلت البلاد بشكل فعلي واصبحت تتكون من ولاية طرابلس الغرب التي تتكون من ألوية هي لواء طرابلس ولواء مصراتة ولواء بنغازي الذي ضم عدة أقضية ، والقضاء يضم عدة نواحي فكانت منطقة الدراسة تضم قضاء شحات الذي يضم ناحية شحات وناحية القبة وناحية سيرة وناحية اسلنطة .[١٦]

وفي العهد العثماني الثاني طيق العثمانيون (١٨٣٥– ١٩١١) نظام تقسيمات ادارية مختلفة عما سبق من ضمن الاصلاحات التي قامت بها السلطات العثمانية من اجل تطوير البلاد ، فكانت البلاد مقسمة الى متصرفيات خمس كانت منها متصرفية بنغازي التي قسمت الى (٦) قائمقاميات كانت منها قائمقام شحات التي ضمت ناحيتين الاول ناحية شحات والثانية ناحية القبة بينما الجزء الغربي من المنطقة كان عبارة عن نواحي خاضعة الى قائمقام بنغازي وهي ناحية سيرة وناحية اسلنطة بينما ناحية ألحنية ضمت إلى قائمقام المرج .[١٧]

التقسيمات الادارية في الفترة الحديثة :

تبدأ هذه الفترة باعلان ايطاليا الحرب على الدولة العثمانية في سبتمبر ١٩١١م وشروعها باحتلال ليبيا ، فما كادت تستولي على المدن الساحلية حتى أصدرت مرسوما بتاريخ ٥ نوفمبر ١٩١١م أعلنت بموجبه إلحاق ولاية طرابلس الغرب ومتصرفيه بنغازي بالمملكة الإيطالية ،ويمكن اعتبار معاهدة لوزان بداية التنظيم الاداري والقانوني ، حيث أصبحت ليبيا تحت الاحتلال الإيطالي ، وقد قسمت البلاد الى خمس مقاطعات (شكل رقم ٢) هي طرابلس وبنغازي ومصراتة ودرنة والمنطقة العسكرية الجنوبية ، وكانت معظم منطقة الدراسة تقع ضمن مقاطعة درنة[١٨]وفي الفترة الممتدة من ١٩٤٠م – ١٩٥١ م سيطرت الادارة البريطانية على منطقة طرابلس ومنطقة بنغازي فيما سيطرت فرنسا على منطقة فزان . وقامت الإدارة البريطانية في منطقة بنغازي (المنطقة الشرقية من ليبيا) (شكل رقم ٣) بتقسيم هذه المنطقة الى (٧) مناطق إدارية هي طبرق ودرنة وشحات والمرج وبنغازي واجدابيا والكفرة ثم ضمت تلك المناطق في ثلاث مقاطعات هي مقاطعة بنغازي وعاصمتها مدينة

بنغازي ومقاطعة درنة ومقرها مدينة درنة ومقاطعة الجبل الأخضر وعاصمتها مدينة المرج[١٩] ، وهي ضمت منطقة الجبل الأخضر محل الدراسة بالاضافة الى منطقة المرج. ويمكن ان نعتبر هذا التقسيم الاداري من اوائل التقسميات التي حددت الملامح المكانية لمنطقة الجبل الأخضر حاليا . واصبحت منطقة الدراسة في الفترة من ١٩٥١ – ١٩٦٣ م متصرفية البيضاء و ضمت ٨ مديريات هي (البيضاء ، مسه ، الحنية ، شحات ، سوسة ، الفائدية ، عمر المختار ، مراوة) . وفي عام ١٩٦٣م تم دمج متصرفية البيضاء ومتصرفية المرج في مقاطعة الجبل الاخضر مع اضافة مديرية قندولة ومديرية اسلنطة الى متصرفية البيضاء .

وعندما قسمت ليبيا اداريا عام ١٩٧٠ الى عشر محافظات أصبحت محافظة الجبل الاخضر تضم متصرفية البيضاء ومتصرفية المرج ، وبعد اتجاه الدولة الي تطبيق نظام الادارة الشعبية تم تغيير الوحدة الادارية المحلية من اسم المحافظة الى البلدية وصدر التقسيم الاداري عام ١٩٧٥م الذي ضم ٤٦ بلدية ، حيث ضمت منطقة الدراسة بلدية البيضاء التي ضمت (٨) فروع بلدية وبلدية شحات التي ضمت (٤) فروع بلدية واصبحت منطقة قصر ليبيا من ضمن بلدية المرج وتم تقليص البلديات على مستوى ليبيا الى ٤٤ بلدية في ١٩٧٩م . وظلت منطقة الدراسة على تقسيمها الاداري ولم تحدث أي تعديلات على حدودها الادارية .

وفي عام ١٩٨٠م تم تقليص عدد الوحدات الإدارية المحلية في الدولة (البلدية) من ٤٤ بلدية الي٢٥ بلدية حيث تم دمج بلدية البيضاء مع بلدية شحات وأصبحت يطلق عليها بلدية الجبل الاخضر بفروعها الادارية الاحدى عشرة التي تمثل منطقة الدراسة بحدودها الإدارية

شكل (2) التقسيم الإداري لليبيا في العهد الإيطالي
1940 – 1911

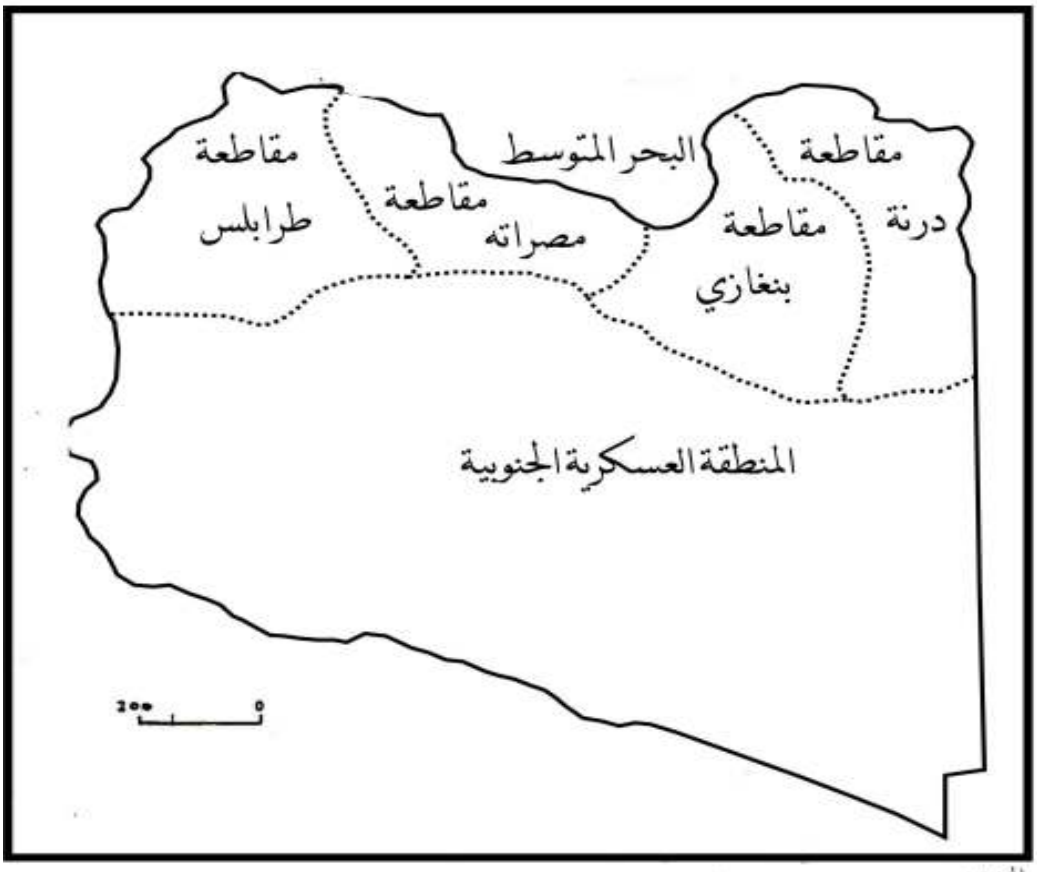

المصدر
بيشون ،جاك . المسألة الليبية في قضية السلام ، ترجمة :ضوي ،علي (طرابلس ،مركز جهاد الليبيين) ، ص36

شكل(3) التقسيم الاداري في عهد الإدارات الاجنبية سنه 1940

المصدر:
الجماهيرية ، أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة والتخطيط العمراني ، الأطلس الوطني ص20

الحالية ، حتى في تقسيم عام ١٩٨٤ م الذي قلص عدد البلديات من ٢٥ بلدية الى ٢٤ بلدية ظلت منطقة الدارسة بنفس الحدود الادارية والفروع الإدارية ، ولم تمر سنتان (١٩٨٦م) حتى تم تقليص البلديات في البلاد من ٢٤ بلدية الى ١٣ بلدية (شكل رقم ٤) وأصبحت المنطقة الشرقية في ليبيا والتي تضم مناطق المرج والبيضاء ودرنه طبرق بلدية واحدة واصبحت منطقة الدراسة تتكون من فرعين الاول البيضاء والثاني شحات ، وفي عام ١٩٩١م صدر تقسيم اداري جديد في ليبيا وتم تقليص البلديات من ١٣ بلدية الى ٧ بلديات (شكل رقم ٥) وأصبحت منطقة الدارسة تضم فرع واحد بدلا من فرعين كما في التقسيم الاداري السابق ، بعد ذلك تم الغاء البلدية كوحدة إدارية محلية واستبدلت بالكومون ولفترة وجيزة تغير الكومون إلي الشعبية وأصبحت البلاد تتكون من ٣٢ شعبية منها شعبية الجبل الاخضر بحدودها الادارية الحالية [٢٠]. بعد هذا التطور التاريخي لخريطة المنطقة من خلال التقسيمات الادارية المختلفة يمكن ملاحظة مايلي :

- عدم ثبات الوحدة الادارية المحلية في التقسيمات الإدارية ، فمنطقة الدراسة أطلق عليها متصرفيه ثم مقاطعة ثم محافظة ثم بلدية ثم كومون وأخيراً شعبية .

- من الخصائص الواضحة في منطقة الدراسة هي كبر مساحة الفروع الادارية وصغر القاعدة السكانية خاصة في الفروع الداخلية مثل اسلنطة ومراوة وقندولة مما نتج عنه تفاوت كبير في توزيع الخدمات .

- افتقار العديد من الفروع لمقومات النمو الاقتصادي فمعظمها تعتمد على الخدمات.

- مما يلاحظ على التقسيمات الادارية الداخلية للشعبية انها في اغلبها تقسيمات قبلية بمعنى ان الحدود الادارية بين الشعبيات وفروعها هي حدود بين قبائل المنطقة .

- من التأثيرات التي ارتبطت بالتغير المستمر للخريطة الادارية لمنطقة الدراسة تعرقل وتأخر مشاريع التنمية و عدم استقرار اجهزة الادارة المحلية و تضخم الجهاز الاداري وعدم ثبات قاعدة البيانات والمعلومات في المنطقة .

شكل(4) التقسيم الإداري عام 1986

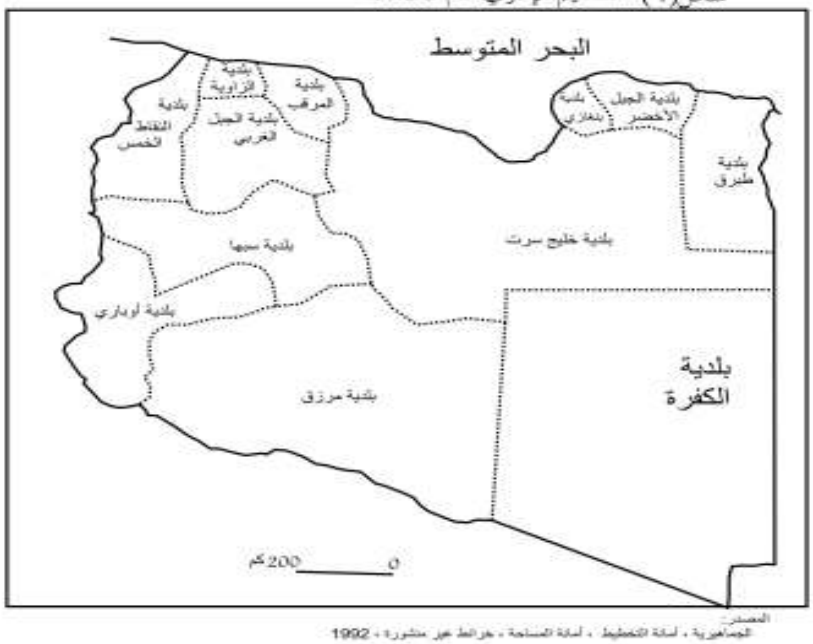

المصدر:
الجماهيرية ، أمانة التخطيط ، أمانة المساحة ، خرائط غير منشورة ، 1992

شكل(5) التقسيم الإداري لليبيا سنة1991(بلديات)

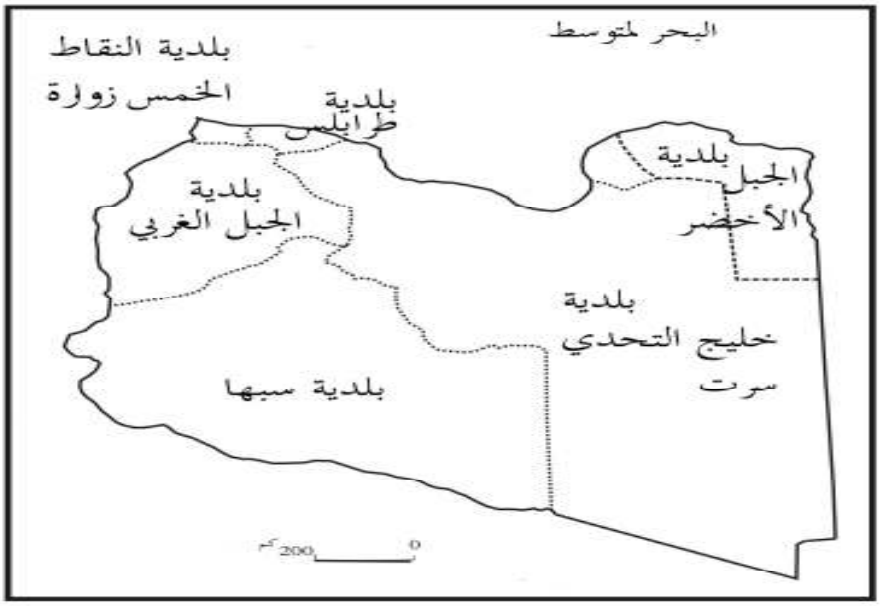

المصدر
الجماهيرية ، أمانة التخطيط ، مصلحة المساحة ، خرائط غير منشورة ، 1997.

العوامل المؤثرة في الخريطة الادارية لمنطقة الجبل الاخضر :

تتفاوت العوامل المؤثرة في التقسيم الاداري لاي دوله او اقليم في تأثيراتها ولكن لا يمكن فصل بعضها عن بعض ، وقد يختلف تأثيرها من دولة الى اخرى ومن فترة الى اخرى ،ويمكن حصر أهم العوامل التي تؤثر على التقسيم الاداري بمنطقة الدراسة فيما يلي :

١. **مساحة الفروع الادارية :** تؤثر مساحة الفروع الادارية في اشكال الحدود الادارية ، حيث انه لايمكن ان تتساوى معظم الفروع الادارية في المساحة . فالمساحة الكبيرة ينتج عنها تفاوت في مساحة الاقسام الداخلية كذلك تعدد المستويات الإدارية ، ومنطقة الدراسة اختلفت مساحة فروعها بحكم تباين خصائصها الطبيعية والبشرية مما انعكس سلبا على مساحة الفروع بها .

٢. **تداخل الحدود الادارية :** ارتبطت هذه الحالة بتطابق العديد من الحدود الادارية مع الحدود القبلية لسكان المنطقة مما جعل اي نزاع قبلي يعد نزاعا على الحدود الإدارية بين الفروع الادارية .

٣. **تضاريس المنطقة :** تؤثر التضاريس من حيث الاستواء و الارتفاع في شكل وحجم الفروع الإدارية ، حيث نجد ان الفروع الادارية الجنوبية (جردس – الخويمات – قندولة – مراوة) تمتاز باتساعها وكبر مساحتها لان جزء كبير من مساحتها أراضي صحراوية تتميز بالاستواء

والاستقامة ، عكس المنطقة الشمالية التي تستغل فيها قمم منطقة الجبل الاخضر في تحديد حدود بعض الفروع الادارية .

٤. **السكان** : يلعب عامل توزيع السكان وكثافتهم وخصائصهم المختلفة دوراً في تحديد الوحدات الادارية المحلية ، فغالبا ما تتم عملية الاحصاء السكاني وفقا للتقسيمات الادارية السائدة وهي بذلك تقوم بعملية تثبيت السكان واعتبار توزيعهم هو اساس التقسيمات الإدارية ، ولذا تحاول الدولة إنشاء مكاتب للسجل المدني لكل فرع إداري لتنظيم هذه العملية .

٥. **المشاركة في الإدارة المحلية** : تؤثر كثافة السكان على مشاركتهم في امور الادارة وتتأثر بوعي و تقاليد السكان ، ويرتبط ذلك بمعدل استيعاب السكان لمفهوم المشاركة في الادارة المحلية بالرغم من أن هذا اتجاه عالمي يجد انعكاساته في تنظيم الدولة الحديثة والذي يعزز هذا الاتجاه طبيعة النظام السياسي ومدي مرونة النظام الإداري فيه.

٦. **القاعدة الاقتصادية** : تلعب الانشطة والموارد الاقتصادية دوراً بارزاً في تحديد الخريطة الادارية لاي منطقة ، فالنظام الاقتصادي الذي تنتهجه الدولة يؤثر في التقسيم الاداري . وقد تاثرت المنطقة بالسياسات الاقتصادية التي حددتها الدولة منذ سبعينيات القرن الماضي وحتى الوقت الحالي خاصة في ظل محدوديه الموارد الاقتصادية لمنطقة الدراسة والتي ينحصر معظمها في الخدمات والزراعة والرعي .

٧. **إدارة الدولة** : تعد التقسيمات الادارية من اختصاص اجهزة الدولة العليا ، فان المخطط الاداري الذي يحاول ان ينتج خريطة ادارية قد لا يلتفت إلى إي من الأسس

والمعايير التي تحدد حدود الوحدات الادارية المحلية ، بل يأخذ بعين الاعتبار مصلحة الدولة وسياساتها المختلفة ، فمثلا في بداية (١٩٩٣م) صدر تقسيم اداري قسم ليبيا الى ١٤٩٥ كومون وهو اكبر عدد من الوحدات الادارية المحلية كان الهدف منه تحقيق سياسة الدولة في السماح باكبر قدر من المشاركة في ادارة المناطق المحلية من قبل السكان وقد فشل هذا التقسيم لعدم موضوعية وجدية الدولة في تطبيق هذا التقسيم واستغل لأغراض سياسية فقط.

التحليل الجغرافي للخريطة الادارية لشعبية الجبل الاخضر :

تعد منطقة الجبل الأخضر من أكثر مناطق الدولة التي تعرضت لتغيرات في حدودها الادارية سواء الداخلية (فيما بين الفروع) أو الخارجية (مع المناطق المجاورة) ، ومنطقة الجبل الأخضر تنقسم إلى ٢٣ مؤتمر* . ولتحليل الخريطة الادارية لشعبية الجبل الاخضر ستعتمد الدراسة على عدة معايير من اهمها ما يلي : –

١. **مساحة الفروع الادارية :** تبلغ مساحة منطقة الجبل الأخضر حوالي ٧٨٠٠ كم٢[٢١] اي ما يعادل ٠.٤٤ % من مساحة ليبيا ، وهذه المساحة توزعت على ثلاث وعشرون فرعا اداريا يطلق عليها المؤتمرات الشعبية ، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث المساحة بحكم التباين في حجم السكان وطبيعة المنطقة التي يقع ٦٠% من مساحتها ضمن النطاق شبه الجاف والجاف الصحراوي، فالحد المعمور للسكان يقع في النصف الشمالي للمنطقة ، وكلما ابتعدنا عن شاطئ البحر المتوسط تنخفض كثافة السكان، وبالتالي كان لابد ان يؤثر ذلك على الفروع الإدارية لمنطقة الدارسة، فأصبحت تلك الفروع في الجزء الشمالي من المنطقة تمتاز بصغر مساحتها وارتفاع كثافته سكانها، وتزداد المساحة من حيث الكبر كلما اتجهنا جنوبا بالتوازي مع انخفاض كثافة السكان ويمكن استعراض مساحة الفروع الادارية وفقا للجدول التالي :

(جدول –١–) مساحة الفروع الادارية بمنطقة الجبل الأخضر ٢٠١٠ م

الفروع الإدارية	المساحة		الفروع الادارية	المساحة	
	كم٢	%	المؤتمرات	كم٢	%
جردس ألجراري	٤٣٣٧.٨	٥٥.٦	سوسة	٩٦.٣	١.٢
مراوه	٤٦٦	٦	اقفنطة	٨٥	١.١
الخويمات	٣٨٤	٤.٩	البيضاء	٦٥	٠.٨
قندولة	٣٦٠	٤.٦	مسه	٦٠	٠.٧
اسلنطة	٢٨٥	٣.٧	الحنية	٥٧.٣	٠.٧
الوسيطة	٢٧٤	٣.٥	الحمامة	٥٣.٩	٠.٧
الفائدية	٢٧٢	٣.٥	سيدي عبد الواحد	٣٢	٠.٤
قصر ليبيا	٢٥٨	٣.٣	ورداما	١٨.٤	٠.٢
شحات	٢٣٢.٣	٣	الجهاد	١٣	٠.٢
عمر المختار	١٥٥	٢	الكوف	٩.٨	٠.١
قرنادة	١٤٣.١	١.٨	بالحديد	٩.٨	٠.١
زاوية العرقوب	١٣٣.٢	١.٧	الشعبية	٧٨٠٠	١٠٠

المصدر : إعداد الباحثان وفقا لبيانات المؤتمرات لمنطقة الدراسة ٢٠١٠ م .

تبلغ مساحة شعبية الجبل الاخضر ٧٨٠٠كم٢ اي ما يعادل ٠.٤٤% من جملة مساحة ليبيا ، وهذه المساحة موزعة اداريا على ثلاثة وعشرون فرعا إدارياً يطلق عليها المؤتمرات الشعبية التي تمثل الإدارة المحلية لمنطقة الجبل الأخضر ، وهي تتفاوت فيما بينها من حيث المساحة مما اثر في حجم سكانها وعمرانها ، ومن تحليل بيانات الجدول رقم (١) يمكن تقسيم الفروع الادارية من حيث المساحة الى ما يلي :

- **فروع إدارية كبيرة المساحة :** وضمت هذه المجموعة فرع اداري واحد وهو جردس ألجراري والذي تمثل مساحته ٥٥.٦% من مساحة منطقة الدراسة حيث نجد ان حجم سكان هذا الفرع محدود ، وان ٩٠% من مساحته عبارة عن ارض صحراوية غير معمورة مفتوحة وهي خالية من السكان بسبب الظروف المناخية المتمثلة في ندرة الامطار بالاضافة الى افتقار معظم مساحته للغطاء النباتي والتربة الصالحة للزراعة .

- **فروع إدارية متوسطه المساحة** : ويبلغ عددها (٩) فروع ادارية هي فرع مراوه بنسبة ٦% من مساحة المنطقة ثم فرع الخويمات بنسبة ٤.٩% يليه فرع قندولة بنسبة ٤.٦% ثم فرع اسلنطة بنسبة ٣.٧% وفرع الوسيطة بنسبة ٣.٥% وفرع الفائدية بنسبة ٣.٥% وفرع قصر ليبيا بنسبة ٣.٣% وفرع شحات بنسبة ٣% وأخيرا فرع عمر المختار بنسبة ٢% من مساحة منطقة الدراسة وتشكل هذه الفروع في مجموعها ما نسبته ٣٤.٥% من مساحة المنطقة وهي تتصف بانها ذات كثافة سكانية منخفضة وتعد اراضي زراعية حتى المستوطنات والمدن الموجودة يغلب عليها الطابع الريفي .

- **فروع إدارية صغيرة المساحة** : ويبلغ عددها ١٣ فرعا اداريا هي فرع قرنادة بنسبة ١.٨% وفرع زاوية العرقوب بنسبة ١.٧% وفرع سوسة بنسبة ١.٢% وفرع اقفنطة بنسبة ١.١%وفرع البيضاء بنسبة ٠.٨% وفرع مسه بنسبة ٠.٧% وفرع الحنية بنسبة ٠.٧% وفرع الحمامة بنسبة ٠.٧% وفرع سيدي عبد الواحد بنسبة ٠.٤% وفرع ورداما بنسبة ٠.٢% وفرع الجهاد بنسبة ٠.٢% وفرع الكوف بنسبة ٠.١% وفرع بالحديد بنسبة ٠.١% من مساحة المنطقة ، وكل هذه الفروع تمثل المدن الرئيسية بالمنطقة وتمتاز بكثافة سكانية مرتفعة وصغر مساحتها وهي مراكز للعمران والخدمات بالمنطقة .

٢. أشكال الحدود الإدارية بمنطقة الدراسة :

من أهم خصائص الشكل الذي تتميز به الوحدة الجغرافية خاصية الاندماج او خاصية الاستطالة التي تعبر عن انحراف عن اكبر الاشكال المساحية اندماجا وهو الدائرة [٢٢]وتتخذ خريطة منطقة الدارسة شكلا اقرب الى المستطيل ، اذ يبلغ معاملها وفقا لمقياس بويس كلارك [٢٣]الخاص بتحديد الاشكال الخارجية للوحدات المكانية (٥١.٥٢) ويشير الى عدم الاندماج في المنطقة ، كما ان معيار نسبة الطول الى العرض في المنطقة وصل الي (٣.١) ويشير إلى إن المنطقة تعاني من عدم الاندماج ، كما ان شكل المنطقة يعاني من مشكلة تتمثل في ان مركز الثقل السكاني والخدمي الذي يتمثل في مدينة البيضاء هي ليست في مركز المنطقة الهندسي وإنما تقع في الجزء الشمالي الاوسط من منطقة الدراسة ، وقد تولد عن هذا الوضع بعض المشكلات الادارية والتنفيذية تتمثل في تباعد المسافة بين مدينة البيضاء مركز الاقليم وباقي المراكز العمرانية من جهة وسوء توزيع الخدمات المختلفة والانشطة الاقتصادية في هذه المساحة من جهة اخرى .وبتطبيق مقياس بويس كلارك لتحديد

اشكال الفروع الإدارية ومعيار نسبة الطول الى العرض جاءت النتائج على النحو الموضوع في الجدول رقم (٢) وفقا لخريطة الحدود الادارية في المنطقة كما يلي :

(جدول –٢–) أشكال الفروع الإدارية ونسبة الطول إلي العرض بمنطقة الدراسة

الفروع الإدارية	مقياس بويس كلارك	مفرع الشكل	نسبة الطول الى العرض	درجة الاندماج
البيضاء	١٦.٤٦	اقرب الى شكل المعين	١.٣	عالية الاندماج
شحات	٢١	اقرب الى شكل المعين	١.٦	متوسط الاندماج
مسه	٣٣.٣٢	اقرب الى شكل المستطيل	٢٠٨	ضعيفة الاندماج
وردامه	١١.١٢	اقرب الى شكل المربع	١.٥	عالية الاندماج
عمر المختار	١٢.٣٦	الشكل مربع	١.١	عالية الانماج
سوسة	٥٧.٥٣	اقرب الى شكل المستطيل	٣.٢	ضعيفة الاندماج
الفائدية	٣٢.٦٨	اقرب الى شكل المستطيل	٢.٧	ضعيفة الاندماج
قندولة	٥٦.٢٢	اقرب الى شكل المستطيل	٤.٣	ضعيفة الاندماج
قرناده	٢٧.٥٧	الشكل مستطيل	٢.٣	ضعيفة الاندماج
قصر ليبيا	٢٨.٧٤	الشكل مستطيل	٢.٣	ضعيفة الاندماج
مراوة	٣٢.٤٤	اقرب الى شكل المستطيل	٢.٢	ضعيفة الاندماج
الحنية	٤٩.٧٢	اقرب الى شكل المستطيل	٤.٤	ضعيفة الاندماج
زاوية العرقوب	٤١.٩٤	اقرب الى شكل	٢.٨	ضعيفة الاندماج

		المستطيل		
اسلنطة	٥٣.٠٦	اقرب الى شكل المستطيل	٥.٦	ضعيفة الاندماج
الحمامة	٣٦.٠٢	اقرب الى شكل المستطيل	٣.٨	ضعيفة الاندماج
جردس الجراري	٥٢.٠٦	اقرب الى شكل المستطيل	٦	ضعيفة الاندماج
سيدي عبد الواحد	٥٢.٢٨	اقرب الى شكل المستطيل	١.٩	متوسطة الاندماج
الخويمات	١٩.٢٨	اقرب الى شكل المعين	١.٧	متوسطة الاندماج
اقفنطة	٣٣.٣٢	اقرب الى شكل المستطيل	١.٩	متوسطة الاندماج
الوسيطة	٩.٤٨	اقرب الى شكل المربع	١.٣	عالية الاندماج
الكوف	١٨.٨٤	الشكل المعين	١	عالية الاندماج
الجهاد	٣٠.٤٩	اقرب الى شكل المستطيل	٣	ضعيفة الاندماج
بالحديد	٣٣.٣٤	اقرب الى شكل المستطيل	١.٣	عالية الاندماج
منطقة الدارسة	٥١.٥٢	اقرب الى شكل المستطيل	٣.١	ضعيفة الاندماج

المصدر : إعداد الباحثان .

تتضح من الجدول رقم (٢) عدة حقائق من أهمها ما يلي :

- يتخذ ١٦ فرع اداري (مؤتمر) الشكل الاقرب الى المستطيل وهي مسه وسوسة والفائدية وقندولة وقرناده ومراوه والحنية وزاوية العرقوب واسلنطة والحمامة وجردس الجراري وسيدي عبد الواحد واقفنطة والجهاد وبالحديد وقصر ليبيا . وادت صفة

الاستطالة الى وجود عدة مشكلات إدارية وتنفيذية بين مركز الفروع وبقية التجمعات السكنية بها لتباعد المسافات بينها وما ينتج عنه من سوء توزيع للخدمات بمختلف مستوياتها .

- تتخذ أربعة فروع إدارية الشكل الأقرب إلى المعين وهي البيضاء وشحات والخويمات والكوف ولقد اثر هذا الشكل في حصول السكان على احتياجاتهم من المراكز الادارية لتلك الفروع ولكن بدرجات متفاوتة ، فيبدو ذلك التاثير محدود في البيضاء وشحات في حين يبدو واضحا في الخويمات والكوف باعتبارهما مناطق منخفضة الكثافة السكانية والريفية .

- تتخذ ثلاثة فروع إدارية الشكل المربع وهي وردامة وعمر المختار والوسيطة. وقد سهل هذا الشكل في قضاء السكان لاحتياجاتهم المختلفة بالإضافة إلى ارتفاع كثافة الطرق مما ساعد على وصول معظم الخدمات الى كافة السكان ، ويسهل هذا الشكل على المخططين تحديد المواقع الأنسب للخدمات .

أما بالنسبة لمعيار نسبة الطول إلى العرض فقد بلغت قيمته لمنطقة الدراسة (١,٣) وهو رقم يؤكد ضعف اندماج المنطقة ، ولقد اختلفت درجة إندماج الشكل الخارجي للفروع الإدارية وفقاً لهذا المعيار كما وضح الجدول رقم (٢) والشكل رقم (٦) الذي يمكن من خلاله تقسيم الفروع الإدارية لمنطقة الدراسة إلى المجموعات التالية :

- **فروع عالية الاندماج** :- ويتراوح فيها المعيار من ١الي١,٥ هي البيضاء ووردامة وعمر المختار والوسيطة والكوف وبالحديد .

- **فروع متوسطة الاندماج** :- ويتراوح فيها المعيار من ١,٦ الى٢ وتضم هذه المجموعة شحات والخويمات واقفنطة

- **فروع ضعيفة الاندماج** :- ويزيد المعيار فيها عن ٢ وتشمل كلٌ من مسة وسوسة والفائدية وقندولة وقرنادة وقصر ليبيا ومراوة والحنية وزاوية العرقوب واسلنطة والحمامة وجردس الجراري .

ومن دراسة معاملات الأشكال ودلالاتها الجغرافية يبدو أن الشكل العام لمنطقة الدراسة من الناحية النظرية سيىء الإندماج مما يعني صعوبة إمكانية الاستفادة من الشكل في تنفيذ خطط وبرامج التنمية وتوزيعها الجغرافي بما يتفق والتوزيع الجغرافي للسكان .

٣- نمط إشتراك الحدود الإدارية :

من دراسة الخريطة الإدارية الحالية لمنطقة الدراسة وفروعها الإدارية الداخلية يتضح أن خمسة فروع إدارية تشرف بجبهة بحرية على البحر المتوسط وتبلغ مساحتها حوالي ٥٨٨,٧ كم ٢ أي مايعادل ٧,١ % من جملة مساحة المنطقة ، وهذه الفروع تتمتع بسهولة الإتصال والحركة بين أجزائها بحكم إنها تقع في منطقة سهلية ، بينما نجد أن (١٨) فرعا حرمت من وجود جبهة بحريه شكلت مساحتها مانسبته ٩٢,٩ % من جملة مساحة المنطقة ويمكن تحديد نمط إشتراك فروع المنطقة في حدود الإدارية ومايحققة ذلك الإشتراك من إمتداد نطاق نفوذها من خلال الجدول رقم (٣) :-

شكل (6) درجة الاندماج بين الفروع الادارية لمنطقة الدراسة عام 2005

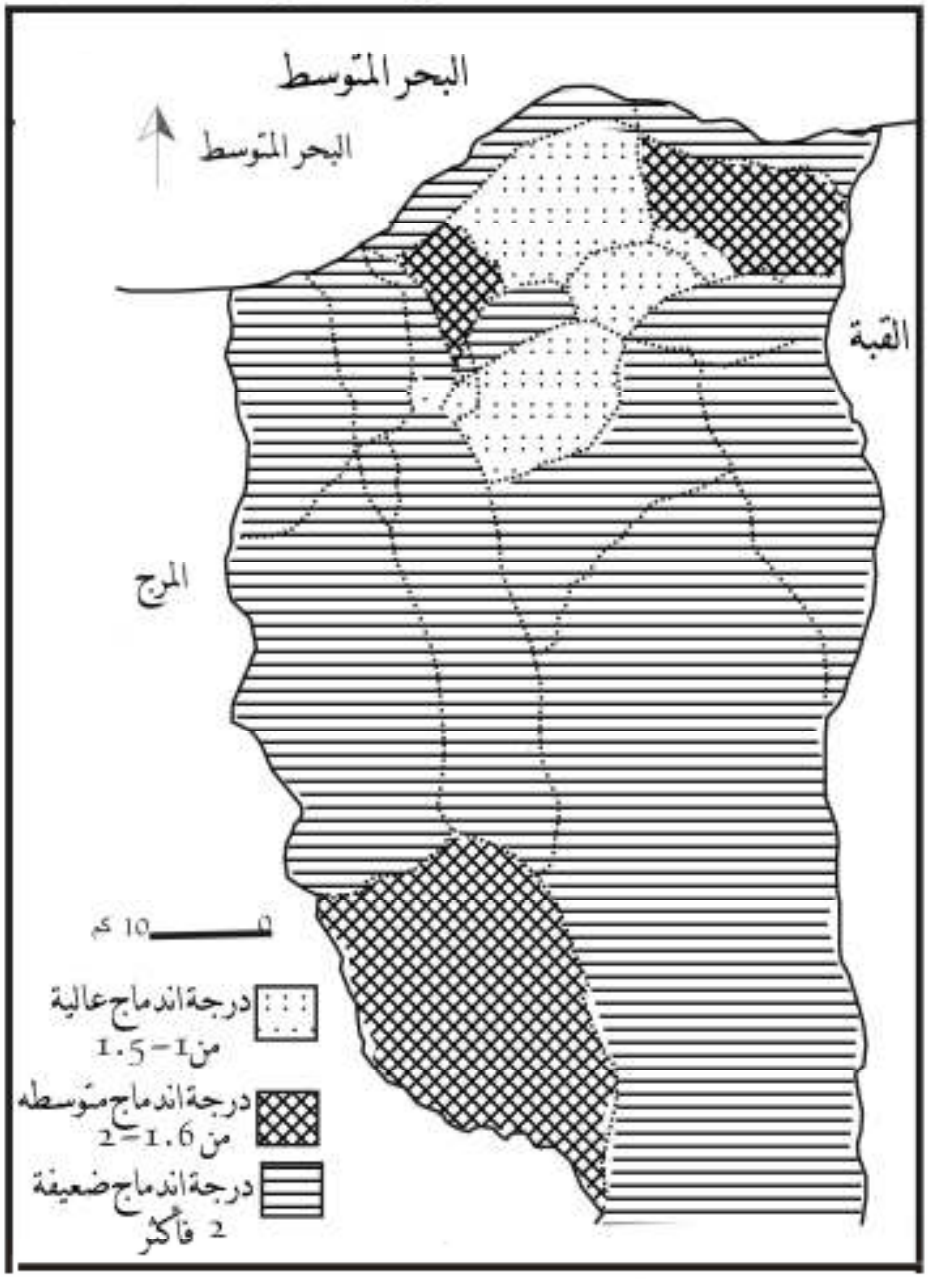

(جدول-٣-) نمط إشراك الفروع الإدارية في الحدود الإدارية بمنطقة ٢٠١٠م.

اشتراك الفروع في الحدود	عدد الفروع	أسماء الفروع الإدارية
ثمان حدود	٢	قندولة – الوسيطة
ست حدود	٤	الكوف-عمر المختار- زاوية العرقوب – البيضاء
خمسة حدود	٧	اسلنطة –مراوة-قرنادة-سيدي عبد الواحد- الحنية – اقفنطة – مسة
أربعة حدود	٤	بالحديد –وردامة –شحات –الجهاد
ثلاثة حدود	٥	الخويمات –الفائدية –قصر ليبيا – الحمامة –سوسة –جردس الجراري

المصدر : إعداد الباحثان

من تتبع الجدول رقم (٣) تتضح الحقائق التالية :-

- فرعين يشتركان في الحدود الإدارية مع ثمانية فروع إدارية هما قندولة والوسيطة .
- أربعة فروع إدارية تشترك في الحدود الإدارية مع ستة فروع إدارية وهي الكوف وعمر المختار وزاوية العرقوب والبيضاء .
- سبعة فروع إدارية تشترك في الحدود الإدارية مع خمسة فروع إدارية وهي فروع كلٌ من اسلنطة ومراوة وقرناده وسيدي عبد الواحد والحنية واقفنطة ومسة .
- أربعة فروع إدارية تشترك في الحدود الإدارية مع أربعة فروع إدارية وهي بالحديد ووردامة وشحات .
- خمسة فروع إدارية تشترك في الحدود الإدارية مع ثلاثة فروع إدارية وهي الخويمات والفائدية وقصر ليبيا والحمامة وسوسة .
- فرع واحد كان له حدين مع فرعين إداريين هو فرع جردس الجراري.

وفي ضوء ماسبق من نمط إشتراك الحدود بالمنطقة نجد أن الخريطة الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر تعاني من عدة مشكلات أثرت في خريطة المنطقة .

مشاكل الخريطة الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر :

أن التقسيم الإداري الحالي للمنطقة هو محصلة لتغيرات تاريخية وسياسية وإجتماعية أمتدت لأكثر من ٥٠عام ، وبالنظر إلى خريطة الجبل الأخضر الإدارية الحالية يمكن ملاحظة الخلل الإداري الذي يتمثل في المظاهر التالية :-

- **التفاوت الكبير في حجم سكان الفروع الإدارية** :-تتوزع الخدمات والأنشطة المختلفة في الأقسام الإدارية حسب كثافة وحجم السكان ، فكلما كان الحجم السكاني كبير أدى ذلك إلى زيادة الضغط على الخدمات والأنشطة الموجودة مما يتطلب المطالبة بالتوسع في الأنشطة والخدمات مستقبلاً ،[٢٤]ومن خلال بيانات السكان بالمنطقة حسب اخر تعداد عام ٢٠٠٦ نجد ٥١,١%من السكان يتركزون في فرع البيضاء باعتبارها المركز الإداري للمنطقة وأكبر المدن ، يليها فرع شحات الذي ضم ١،١٣% من سكان المنطقة باعتباره يمثل ثاني مدن المنطقة ، بينما جاءت تسعة فروع بنسبة أقل من ١% من جملة سكان المنطقة فقد بلغ الفرق بين أكبر الفروع حجماً وأصغرها حوالي ١٠٧٨٩٦ وذلك بين فرع البيضاء ١٠٨١١٩ وفرع بالحديد ٣٠٣ وهو انحراف كبير يدل على تباين الحجم ، وبحكم التباين في حجم السكان والمساحة بين فروع منطقة الدراسة فقد جاءت الكثافة السكانية دليلاً على هذا التباين فقد كانت أعلى كثافة في فروع البيضاء حوالي ١٤٤٢,٦ نسمة /كم٢ ثم فرع شحات ١١٩,٦ نسمة /كم٢ وجاء فرع جردس الجراري بأقل كثافة بلغت أقل من شخص واحد في الكيلومتر مربع ٠,٣ نسمة/ كم ٢.

- **التفاوت الكبير في مساحات الفروع الإدارية** :- ليست هذه الظاهرة جديدة في ليبيا أو المنطقة بحكم أن طبيعة الدولة والمنطقة التي تمتاز بمساحة كبيرة شاسعة وحجم سكاني صغير، وبالتالي لابد أن تتسم التقسيمات الإدارية بالإتساع خاصة كلما أبتعدنا عن الشريط الساحلي والمدن الرئيسية ، حيث نجد أن فرع البيضاء الذي يضم ٥١,١% من سكان المنطقة الذي تبلغ مساحته ٠,٨ % بينما فرع جردس الجراري الذي تبلغ مساحته ٥٥,٦ % لايضم سواء ١٦٥١ نسمة من سكان منطقة الدراسة .

- **التفاوت في الأحمال الإدارية والخدمية** :-الملفت للنظر في للخارطة الإدارية للمنطقة هو التفاوت في توزيع الخدمات العامة والإدارية بالرغم من أن هيكل الإدارة المحلية واحد بحكم أن الشعبية هي تمثل إدارة الأقليم والإدارات المحلية تتمثل في

اللجان (الشعبية) للمؤتمرات وهي متطابقة بين جميع المؤتمرات إلا أن تباين حجم السكان وتفاوت العمران بين الحضر والريف أدي إلي تحمل فروع أحمال إضافية عن فروع أخرى ، كما أن توزيع الخدمات العامة (صحة – تعليم – إدارة – مالية – طرق) تأخذ التراتب الهرمي لذا لا يمكن أن نجد مستشفى في مؤتمر يبلغ عدد سكانه ٥٠٠ نسمة وإنما في مؤتمر يتجاوز عدد سكانه ٥٠ألف نسمة .

- **ضعف القاعدة الاقتصادية** :–افتقار العديد من الفروع الإدارية للموارد المالية اللازمة لقيام الفرع الإداري ، فمعظم الفروع لا تتوفر لها أنشطة اقتصادية يمكن من خلالها تنمية مواردها المالية ، وهي تعتمد دائماً على الدعم المقدم من الدولة وأجهزتها المختلفة . كما أن معظم الفروع لا تتوفر بها قاعدة بيانات يمكن من خلالها تقييمها ومتابعة برامج التنمية بها .

- **ارتباط الحدود الإدارية بمنطقة الدراسة بالحدود القبلية** :– أدي ارتباط الحدود الإدارية بالحدود القبلية إلى تداخل الحدود الإدارية فيما بين الفروع كما أن إي نزاع قبلي على الأرض يترتب علية نزاع بين الفروع على حدودها الإدارية وهذا يؤثر سلباً على إستقرار الحدود الإدارية وتقسيماتها مما يؤثر على مشاريع التنمية .

الخريطة الإدارية المقترحة لمنطقة الجبل الأخضر .

التقسيم الإداري الحالي لمنطقة الجبل الأخضر لا يعدو أن يكون إلا امتدادا لنفس التقسيمات الإدارية السابقة منذ كانت الوحدة الإدارية المحلية في الدولة هي البلدية والمحافظة وقد آن الأوان لكي ننظر إلى الخريطة الإدارية للمنطقة وتقسيماتها نظرة تتماشى مع الإمكانيات الحديثة ومتطلبات العصر والتطور العمراني والزيادة في حجم السكان .

ونظراً لعدم عدالة التقسيمات الإدارية من حيث المساحة والسكان وتفاوت الموارد الاقتصادية ، وبما أن الدولة هي الفاعل الرئيسي الوحيد في عملية إنشاء وتطوير التقسيمات الإدارية فيجب مراعاة العدالة السكانية بين الفروع الإدارية ، فالتقسيمات الإدارية هي الوعاء الأقليمي للتنمية التي تهدف إلى خدمة السكان وتلبية إحتياجاتهم ونظراً لتجانس المجتمع السكاني مع وجود تباين في الظروف الطبيعية لمنطقة الدراسة مابين المنطقة الشمالية المعمورة

والمنطقة الصحراوية الجنوبية غير المعمورة تقترح الدراسة أن يتم تحديد الفروع الإدارية (المؤتمرات الشعبية) وفقاً للحجم السكاني كمايلي :-

بحكم أن عدد الفروع الإدارية حوالي ٢٣ وحجم السكان حوالي ٢٠٦١٨٠ نسمة ومن خلال المتوسط الحسابي الذي يقدر بحوالي ٨٩٦٤ نسمة ، عليه يصبح الحد الادني لقيام أي فرع اداري بالمنطقة هو هذا المتوسط الحسابي ، كما يجب مراعاه الاعتبارات المادية المتمثلة في الامكانات الاقتصادية والمرافق الخدمية والاجهزة الادارية والدعم المادي . وعليه يمكن تصور خريطة إدارية لمنطقة الدراسة يمكن ان تساهم بشكل ايجابي في عمليات التنمية المكانية مع امكانية انشاء وتطوير بعض المدن التي تقع عند خط تقسيم المياه (الفائدية – اسلنطة – قندولة – مراوة) حسب الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٧) .

(جدول -٤-)الفروع الإدارية المقترحة لمنطقة الدراسة

رم	الفرع الإداري	المركز الإداري	عدد السكان	المناطق التي يضمها الفرع الإداري
١	البيضاء	البيضاء	١٠٥٦٥٩	مدينة البيضاء
٢	شحات	شحات	٢٧٦٢٣	مدينة شحات
٣	مراوه	مراوه	١١٧٤٠	مراوه ،قندولة،الخويمات
٤	عمر المختار	عمر المختار	١٠٤٣٦	عمر المختار،اسلنطة ، جردس ألجراري
٥	قصر ليبيا	قصر ليبيا	١٠٣٨٨	قصر ليبيا،زاويةالعرقوب،سيدي عبد الواحد،اقفنطة،الكوف،بالحديد،الجهاد
٦	مسه	مسه	٩٨١٨	مسه،الحنية
٧	الفائدية	الفائدية	٩٦٦٦	الفائدية،قرناده
٨	وردامه	وردامه	٩٠٢٧	وردامه، الوسيطة،الحمامه
٩	سوسة	سوسة	٧٠٣٩	سوسة

المصدر : اعداد الباحثان

من خلال الجدول رقم (٤) والشكل رقم (٧) فان الخريطة الإدارية لمنطقة الجبل الأخضر المقترحة ضمت (٩) فروعاً إدارية حيث تم تقليص الفروع الإدارية من (٢٣) فرعا إلى (٩) فروع ظلت فروع كل من البيضاء – شحات – سوسه لتوفر القاعدة الاقتصادية والسكانية ، بها بينما ضمت بقيت الفروع (٢٠) في (٦) فروع ، حيث تم دمج مراوه وقندولة والخويمات في فرع ، كذلك عمر المختار واسلنطة وجردس في فرع ، في حين تم دمج الفروع الصغيرة مع قصر ليبيا

شكل(7) الخريطة الادارية المقترحة لمنطقة الدراسة

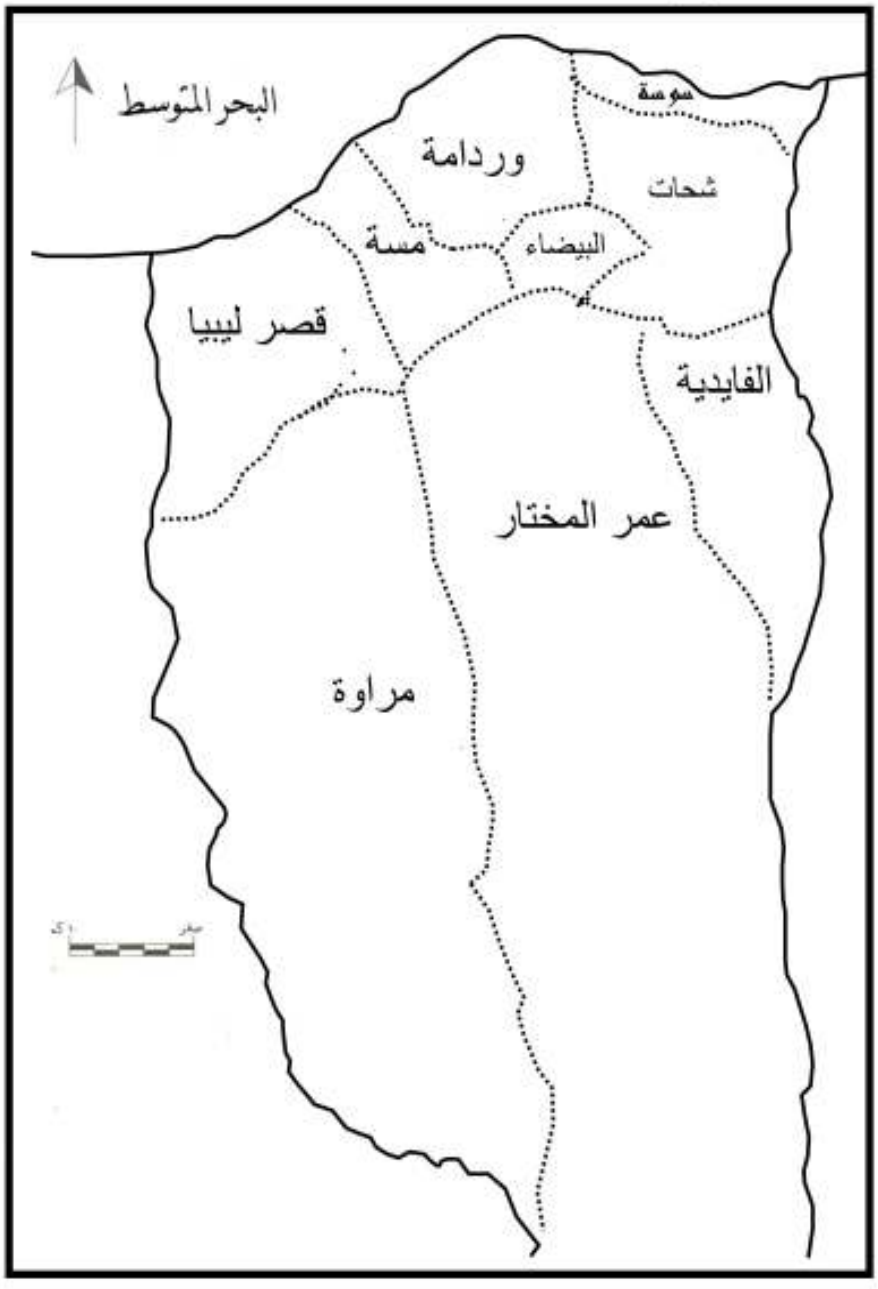

في فرع واحد وهي زاوية العرقوب وسيدي عبد الواحد واقفنطة والكوف وبالحديد والجهاد ، وتم ضم مسه مع الحنية في فرع ، بينما تم دمج الفائدية وقرنادة في فرع واحد ، ووردامة والوسيطة والحمامة في فرع واحد ، وتتم مراعاة التقارب الجغرافي في تشكيل الفروع الجديدة بالاضافة الى توفر القاعدة السكانية والاقتصادية الملائمة والتي تشجع على النمو والاستثمار لتحقيق التنمية الشاملة لتلك الفروع .

نتائج الدراسة :

توصلت الدارسة إلى عدة نتائج من اهمها ما يلي :

١. عدم ثبات الوحدات الإدارية في التقسيمات الادارية التي مرت على المنطقة من المتصرفية إلى المقاطعة ثم المحافظة والبلدية وأخيراً الشعبية

٢. من خصائص الوحدات الإدارية وفروعها هو كبر مساحه بعض الفروع وصغر قاعدتها السكانية مما ينتج عنه ارتفاع تكاليف خدمة السكان .

٣. تفتقر العديد من فروع المنطقة إلى مقومات النمو الاقتصادي وضعف قطاعاتها الخدمية .

٤. تعاني الفروع الادارية من تضخم الجهاز الاداري وعدم ثبات قاعدة المعلومات والبيانات بها .

٥. شكل الفرع الاداري جردس الجراري أكثر من نصف مساحة الإقليم (منطقة الجبل الأخضر) إي حوالي ٥٥.٦%، بينما شكل فرع البيضاء اكثر من نصف سكان الاقليم حوالي٥١,١% وهذا يعني ان هناك تفاوت كبير بين مساحات الفروع والسكان بها بسبب تباين الظروف الطبيعية والاقتصادية فيما بينها .

٦. اتضح من استخدام مقياس بويس كلارك ان ١٦ فراعا اداريا تاخذ الشكل الاقرب الى المستطيل واربعة فروع اقرب الى الشكل المعين بينما حاءت ثلاثة فروع ادارية اقرب الى الشكل المربع ، كما ان منطقة الدراسة بشكل عام اقرب الى الشكل المستطيل مما يعني انها تعاني من مشكلات تنفيذية بحكم تباعد المسافات .

٧. تعاني منطقة الجبل الأخضر من ضعف اندماج شكلها الخارجي كما ان (١٤) فرعا إدارياً كانت ضعيفة الاندماج .

٨. من خلال الدراسة التحليلية لخريطة منطقة الدارسة نجد أن معظم الفروع تشترك في حدودها الادارية مع اكثر من فرع وتزداد نسبة الاشتراك في الفروع الشمالية عكس الجنوبية .

٩. بحكم التباين بين الفروع الإدارية في المساحة والسكان ادى ذلك الى التباين في الأحمال الإدارية والخدمية وساهم في الضغط على بعض الفروع التي تشكل المدن على حساب بقية الفروع .

١٠.ضعف القاعدة الاقتصادية للعديد من الفروع الادارية وهي تعتمد على الدعم المقدم من الدولة دون إي استثمار اقتصادي لمواردها .

١١.ارتباط معظم الحدود الادارية بمنطقة الدارسة بالحدود القبلية مما يجعلها عرضه للتدخل والتنازع مما يؤثر سلبا على استقرارها .

التوصيات :

بناء على ما سبق من نتائج يمكن تقديم بعض التوصيات التي تساهم بشكل ايجابي في بناء تقسيم اداري فعال بمنطقة الدراسة :

١. مراعاة التوزيع الجغرافي للسكان في المنطقة ومحاولة دمج المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة مع المناطق ذات الكثافة السكانية المرتفعة لتحقيق نوع من التوازن في الوحدات الادارية المحلية .

٢. تثبيت الوحدات الادارية وعدم اتباع اسلوب التغيير المفاجئ في انشاء التقسيمات الادارية .

٣. دعم الوحدات الادارية المحلية بالإقليم ومحاولة تشجيعها على تنويع مواردها مما يمكنها من إدارة مناطقها الإدارية .

٤. تطوير الأجهزة الإدارية القائمة في الوحدات الادارية وتفعيل دورها واختيارها على اسس علمية موضوعية وليس عن طريق أسس قبلية .

٥. عدم ربط الحدود الادارية بمنطقة الدارسة بالحدود القبلية بين سكان المنطقة للقضاء على المشاكل في تحديد الحدود الادارية .

٦. عدالة توزيع التنمية الاقتصادية بين مختلف الوحدات الادارية المحلية لضمان تطوير كافة الوحدات الادارية المحلية بالمنطقة .

٧. محاولة تقييم الخريطة الادارية من فترة الى اخرى للوقوف على سلبياتها وإيجابياتها وعدم إصدار تقسيم إداري جديد إلا بعد أجراء مسح ميداني وواقعي لظروف الوحدات الادارية المحلية .

٨. تشجيع البحوث والدراسات في مجال الجغرافيا الادارية في محاول لإثراء هذا الجانب من الجغرافيا السياسية .

الهوامش

(*) عمل عدة سنوات كعضو هيئة تدريس في قسم الجغرافيا بكلية الاداب في جامعة عمر المختار .

[١]– جمال حمدان ، (جغرافية المدن)، القاهرة : عالم الكتب ، بدون تاريخ ص ٣٨٢.

[٢]– المصدر نفسه ، ٣٨٢ – ٣٨٣

3 – Thomas , R.F.,(Politics in State and Communities), Prentice-Hall, New jersey, 1973 ,P.88.

[٤]– عبد العظيم احمد عبد العظيم ، ((محافظات الوجه القبلي دراسة في الجغرافيا الادارية))، جامعة الإسكندرية ، كلية الاداب قسم الجغرافيا ، رساله دكتوراة غير منشورة ، ٢٠٠٠، ص ٢ .

[٥]– خالد محمد بن عمور، ((اثر تغير التقسميات الادارية على التنمية في منطقة الجبل الاخضر في الفترة الممتدة من ١٩٥١ – ١٩٩٧ م دراسة في الجغرافيا السياسية))، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة قاريونس ، رسالة ماجستير غير منشورة، ١٩٩٩ ، ص ١٦ .

6- George,C. S., (Internal Administrative Organization), Public Admistration Review , Vol.2. No .2 , Autumn , 1971 P. 211.

[٧]– خالد محمد بن عمور ، مصدر سابق ذكره ، ص ٢٠

[٨]– بيتر تيلور وكولن فلنت ، ((الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر)) ترجمة عبد السلام رضوان ، اسحق عبيد ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد (٢٨٣) الجزء الاول ، ٢٠٠٢ ، تصدر عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب ، الكويت ص ١٦٨ –١٧١ .

[٩]– عبد العظيم احمد عبد العظيم ، مصدر سابق ذكره ، ص ٤–٥

10 – Jackson, W.,(Politics and Geographic relationships) ,Englewood cliff, New york , 1964 ,P300.

11- Muir, R., (Modern Political Geography) , Macmillan ,London , 1975 , P. 80 .

[١٢]- عبد العظيم احمد عبد العظيم ،مصدر سابق ذكره ، ص ١٢

[١٣]- المصدر نفسه ، ص ١٢ – ١٣

[١٤]- خالد محمد بن عمور ، مصدر سابق ذكره ، ص ٣٣

[١٥]- عبد اللطيف محمود البرغوثي ،(التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي) ، بيروت ، منشورات الجامعة الليبية ، دار صادر ، ط١ ، ١٩٧١م ، ص ٣٨٠ – ٤٧٣.

[١٦]- عمر على بن إسماعيل ، (حكم الأسرة القرمانلية في ليبيا ١٧٩٥ – ١٨٣٥م) ، طرابلس ، مكتبة الفرجاني ، ١٩٦٦م ، ص ١٦٣ – ١٦٧ .

[١٧]- احمد صدقي الدجاني ، (ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في أواخر العهد العثماني الثاني ١٨٨٢ – ١٩١١م) ، المطبعة الفنية الحديثة ، ط ١ ،١٩٧١م ، ص ١٩٣ – ١٩٦ .

[١٨]- خالد عبد العزيز عديم ، (القانون الإداري الليبي)، بنغازي ، منشورات الجامعة الليبية ، ١٩٦٦م ، ص ٣٤٢ – ٣٤٦

[١٩]- المصدر نفسه ، ص ٣٥٥ – ٣٦٢ .

[٢٠]- خالد محمد بن عمور ، مصدر سابق ذكره ، ص ٦٠–٨٧ .

* المؤتمرات تمثل الوحدات الادارية الداخلية للشعبية : مكتب متابعة المؤتمرات الشعبية الاساسية ، امانة المؤتمر الشعبي العام ، عام ٢٠١٠ م .

١٧– مكتب التوثيق والمعلومات بشعبية الجبل الأخضر ،٢٠١٠م .

[٢٢]– محمد احمد السوداني ، (جغرافية الخدمات في محافظة مطروح) ، جامعة الإسكندرية ، كلية الآداب ، قسم الجغرافيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ٢٠٠٢م ، ص ٩ .

[٢٣]– يقوم هذا المقياس علي صيغة المعادلة الرياضية آلاتية :

مقياس بويس كلارك = طول نصف القطر الواحد / مجموع انصاف الاقطار × ١٠٠ – ١٠٠ / عدد انصاف الاقطار

(١١) علامة رياضية تعني اهمال الاشارة الجبرية

وتتاروح نتائج هذه المعادلة بين صفر – ١٧٥ ويمكن تفسير هذا المقياس على النحو التالي :

١. اذا كان الناتج صفر كان الشكل دائريا
٢. اذا كان الناتج ١٢ كان الشكل مربعا
٣. اذا كان الناتج ١٨ كان الشكل معين
٤. اذا كان الناتج ٢٥ كان الشكل نجمه
٥. اذا كان الناتج ٢٨ كان الشكل مستطيلا
٦. اذا كان الناتج ١٧٥ كان الشكل خطيا

راجع : عيسى على ابراهيم ، (الاساليب الكمية والجغرافيا) ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ١٩٩٥ ، ص ٤٨ – ٥٠.

[٢٤] – **محمد علي بهجت الفاضلي ،(التطور التاريخي للخريطة الإدارية لمحافظة البحيرة)، مجلة الأنسانيات ،العدد الرابع عشر ، (٢٠٠٣) ، تصدر عن كلية الآداب دمنهور ، جامعة الأسكندرية .ص٣٤.**

مصادر الدراسة :

أولاً : المصادر العربية : –

١. احمد صدقي الدجاني ، (ليبيا قبيل الاحتلال الايطالي أو طرابلس الغرب في اواخر العهد العثماني الثاني ١٨٨٢ – ١٩١١ م) ، المطبعة الفنية الحديثة ، ١٩٧١ م .

٢. بيتر تيلور ، كولن فلنت ، ، (الجغرافيا السياسية لعالمنا المعاصر) ، ترجمة: عبد السلام رضوان ، اسحق عبيد ، سلسة عالم المعرفة ، العدد (٢٨٣) ، الجزء الاول ، يوليو ٢٠٠٢م .

٣. جمال حمدان ، (جغرافية المدن) ، القاهرة : الناشر عالم الكتب د. ت .

٤. خالد عبد العزيزعريم ، (القانون الإداري الليبي) ، بنغازي : منشورات الجامعة الليبية ،١٩٦٦م .

٥. خالد محمد بن عمور ، (اثر تغير التقسيمات الادارية علي عملية التنمية في منطقة الجبل الاخضر في الفترة الممتدة من ١٩٥١ – ١٩٩٧ م – دراسة في الجغرافيا السياسية) ، قسم الجغرافيا ، كلية الاداب ، جامعة قاريونس ، رسالة ماجستير غير منشورة ،١٩٩٩.

٦. عبد العظيم احمد عبد العظيم ، (محافـــظات الوجه القبلي – دراسة في الجغرافيا الادارية) ، قسم الجغرافيا ، كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، رسالة دكتوراة غير منشورة ، ٢٠٠٠.

٧. عبد اللطيف محمود البرغوثي ، (التاريخ الليبي القديم من أقدم العصور حتى الفتح الاسلامي) ، بيروت : منشورات الجامعة الليبية ، دار صادر ، ط١ ، ١٩٧١ م .

٨. عمر على بن اسماعيل ، (حكم الاسرة القرمانلية في ليبيا ١٧٩٥ م – ١٨٣٥) ، طرابلس : الناشر مكتب الفرجاني ، ١٩٦٦ .

٩. عيسى على ابراهيم ، (الاساليب الكمية والجغرافيا) ، الاسكندرية : دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٥م .

١٠. محمد علي بهجت ألفاضلي ، وآخرون ، (التطور التاريخي للخريطة الإدارية لمحافظة البحيرة) ، مجلة الانسانيات ، العدد الرابع عشر ، (٢٠٠٣) ، تصدر عن كلية الآداب دمنهور جامعة الإسكندرية .

ثانياً : المصادر الأجنبية : –

1 – Thomas, R.F.,(Politics in State and Communities), Prentice -Hall, New jersey, 1973 .

2- George,C. S., (Internal Administrative Organization), Public Administration Review , Vol.2. No .2 , Autumn , 1971.

3 – Jackson, W., (Politics and Geographic relation-ships) , Englewood cliff, New York, 1964 .

4-- Muir, R., (Modern Political Geography) , Macmillan ,London , 1975 .